Journal Of the Iraqia University (75-6) March (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

التحولات الاقتصادية العالمية واثرها على القوى السياسية الدولية

م.م هيثم عقيل محمود
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
E.mail: haithem.akeel@nahrainuniv.edu.iq

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية متسارعة فرضتها العولمة، والتطور التكنولوجي، وتحرير الأسواق، وانتقال مراكز الثقل الاقتصادي من الغرب الصناعي التقليدي إلى قوى اقتصادية صاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية. ولم تعد هذه التحولات ذات طابع اقتصادي بحت، بل امتدت آثارها لتشمل البنى السياسية والعلاقات الدولية وأنماط توزيع النفوذ والقوة بين الدول. فقد أدى تزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية إلى بروز نظام اقتصادي عالمي تتداخل فيه المصالح المالية والتجارية والاستثمارية، مما جعل الاستقرار السياسي مرهونًا إلى حد كبير بالاستقرار الاقتصادي. كما أسهمت الأزمات المالية العالمية، مثل الأزمة الاقتصادية العالمية، وجائحة كورونا، واضطرابات سلاسل التوريد، في إعادة تشكيل أولويات الدول، ودفعتها إلى مراجعة سياساتها الاقتصادية والتحالفية في آنٍ واحد. ومن جهة أخرى، أدّت الثورة الرقمية والاقتصاد المعرفي إلى بروز فاعلين جدد في النظام الدولي، كالشركات العابرة للقوميات والمؤسسات المالية الدولية، التي بات لها تأثير مباشر على قرارات الحكومات وسياساتها الخارجية. كما أسهم تصاعد النزعات الحمائية، والتنافس على الموارد والطاقة، في تحويل الاقتصاد إلى أداة من أدوات الصراع السياسي الدولي. وعليه، فإن التحولات الاقتصادية العالمية لم تعد مجرد متغيرات مادية، بل تحولت إلى قوى ضاغطة تعيد تشكيل موازين القوى السياسية الدولية، وتؤثر في طبيعة التحالفات، وأنماط الصراع، ومكانة الدول داخل النظام الدولي. ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية دراسة العلاقة الجدلية بين التحولات الاقتصادية العالمية والقوى السياسية الدولية لفهم آليات التأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة في عالم يتسم بالتعقيد والتشابك.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج موضوعًا مركزيًا في الدراسات السياسية والاقتصادية المعاصرة، يتمثل في تحليل العلاقة بين التحولات الاقتصادية العالمية وتوازنات القوة السياسية الدولية. وتبرز أهمية البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة باقتصاديات السياسة الدولية، من خلال توضيح كيفية تحوّل المتغيرات الاقتصادية إلى أدوات نفوذ سياسي، وكيف تؤثر معدلات النمو، والتجارة الدولية، والاستثمار، والعقوبات الاقتصادية في رسم السياسات الخارجية للدول. ويوضح البحث كيف أصبحت القوة الاقتصادية معيارًا أساسيًا في قياس القوة الشاملة للدولة، إلى جانب القوة العسكرية والدبلوماسية، الأمر الذي يساعد على فهم التحولات الجارية في النظام الدولي وانتقاله من أحادية القطبية إلى تعددية الأقطاب.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهمت التحولات الاقتصادية العالمية في إعادة تشكيل موازين القوى السياسية الدولية؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

١-كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية العالمية في استقرار الأنظمة السياسية؟

٢-ما دور الاقتصاد في بناء النفوذ السياسي للدول الكبرى؟

٣-هل أدت العولمة الاقتصادية إلى تقليص سيادة الدولة أم إلى تعزيز أدواتها السياسية؟

٤-ما أثر صعود الاقتصادات الناشئة في بنية النظام الدولي؟

فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية: أسهمت التحولات الاقتصادية العالمية بشكل جذري وحاسم في إعادة تشكيل موازين القوى السياسية، محولةً النظام الدولي من أحادية القطبية إلى تعددية قطبية قائمة على الكفاءة التكنولوجية، وتنوع التحالفات، وصعود قوى الجنوب العالمي مثل مجموعة البيريكس أدى هذا التغيّر إلى تراجع النفوذ الغربي التقليدي لصالح شراكات اقتصادية جديدة، مع تصاعد أهمية "الجيو–اقتصاد" والتحكم في سلاسل الإمداد والتكنولوجيا كأدوات رئيسية للقوة الدولية .

الفرضيات الفرعية :

١–تُعدّ الأزمات الاقتصادية العالمية من أبرز العوامل المؤثرة في استقرار الأنظمة السياسية، إذ غالبًا ما تؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور مستوى المعيشة، وهو ما ينعكس مباشرة على العلاقة بين الدولة والمجتمع.

٢– أصبح الاقتصاد في العصر الحديث أحد أهم مصادر القوة السياسية للدول الكبرى، إذ لم يعد النفوذ الدولي قائمًا على القوة العسكرية فقط، بل بات يعتمد بدرجة كبيرة على حجم الاقتصاد الوطني، وقدرته على التأثير في الأسواق العالمية، والتحكم في مسارات التجارة والاستثمار.

٣– أثارت العولمة الاقتصادية جدلًا واسعًا حول مستقبل سيادة الدولة الوطنية، إذ يرى بعض الباحثين أنها أدت إلى تقليص قدرة الدولة على التحكم في اقتصادها بسبب اندماجها في الأسواق العالمية وخضوعها لقواعد التجارة الدولية والمؤسسات المالية العالمية.

٤– أدّى صعود الاقتصادات الناشئة إلى إحداث تحولات جوهرية في بنية النظام الدولي، حيث لم تعد القوة الاقتصادية حكرًا على الدول الصناعية التقليدية، بل انتقلت جزئيًا إلى دول استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة والانخراط بقوة في التجارة العالمية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

١. توضيح مفهوم التحولات الاقتصادية العالمية وأبعادها المختلفة.

٢. تحليل العلاقة بين الاقتصاد العالمي والقوة السياسية الدولية.

٣. بيان أثر الأزمات الاقتصادية في التوازنات السياسية.

٤. تفسير ظاهرة صعود القوى الاقتصادية الجديدة وانعكاسها سياسيًا.

٥. تقديم رؤية تحليلية لمستقبل النظام الدولي في ضوء التحولات الاقتصادية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لدراسة ظاهرة التحولات الاقتصادية العالمية وأثرها في موازين القوى السياسية الدولية، حيث يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة محل الدراسة وصفًا دقيقًا، ثم تحليل أبعادها وتفسير انعكاساتها السياسية في إطار العلاقات الدولية. ويُوظَّف المنهج الوصفي في عرض مفهوم التحولات الاقتصادية العالمية، وتحديد مظاهرها الأساسية مثل العولمة الاقتصادية، والأزمات المالية، وصعود الاقتصادات الناشئة، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

المفاهيم النظرية:

١–التحولات الاقتصادية: هي أحد أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول والمجتمعات في العصر الحالي. وتعني هذه التحولات تغيراً هيكلياً وشاملاً في النظام الاقتصادي لدولة ما، ويمكن أن تشمل عدة جوانب من الاقتصاد مثل: الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، والتكنولوجيا، والتوظيف، والتجارة الخارجية و يعزي الكثير من الباحثين للتحولات في البناء الإقتصادي قيمة كبيرة نظرا لما تحدثه من تبدلات على مستوى عناصر البناء الإجتماعي الأخرى[١]

٢–التحول الاقتصادي العالمي: هو عملية تغيّر شاملة في بنية الاقتصاد على مستوى العالم، تشمل أساليب الإنتاج والتجارة والعمل والتكنولوجيا وأنماط الاستهلاك، نتيجة عوامل مثل التقدم التكنولوجي، والعولمة، وتغير موازين القوى الاقتصادية بين الدول، والأزمات العالمية، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي والأخضر. هو انتقال الاقتصاد العالمي من نماذج تقليدية (زراعية أو صناعية بحتة) إلى نماذج أحدث تقوم على المعرفة، والتكنولوجيا، والخدمات، والاستدامة، مع تغيّر في مراكز القوة الاقتصادية بين الدول[2].

٣– التنمية الاقتصادية : تشير التنمية الاقتصادية إلى عملية النمو الاقتصادي المصحوب بتغيرات هيكلية في توزيع الإنتاج وبنية الاقتصاد الكلي. وتتمثل هذه التغييرات في تحسين مستوى الرفاه المادي للفئات الأفقر من السكان، بالإضافة إلى انخفاض نسبة القطاع الزراعي من الناتج القومي الإجمالي، مقابل ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي والخدمات الوطنية. كما تشمل تلك التغيرات زيادة مستوى التعليم المهاري للقوى العاملة،

والتقدم التقني الكبير الذي يشهد داخل الدولة، مما يعكس تحولات جوهرية تؤثر على القطاعات الإنتاجية وظروف السكان، وفقًا لما أشار إليه نافزيجر في تعريفه للتنمية الاقتصادية.[٣]لا شك أن لكل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي تأثيرات إيجابية على الدول الأعضاء فيه، وأن هذه الآثار قد تختلف من حيث الشدة والنتائج بناءً على طبيعة كل تكتل من جهة، وظروف كل دولة داخل هذا التكتل من جهة أخرى. ويُعد إقامة أي تكتل اقتصادي هدفًا ذا أهمية كبيرة، حيث يسعى لتحقيق غايات محددة تتعلق بتعزيز التعاون والتنمية بين الدول المشاركة .كما أن ظاهرة التكامل الاقتصادي ليست مجرد ظاهرة عابرة أو مجرد مفهوم اقتصادي في إطار الاقتصاد الدولي، بل تمثل توجهًا أصيلًا ومستدامًا تسعى إليه الدول حول العالم، وذلك بغض النظر عن مراحل تطورها، أو حجم مواردها، أو دوافعها المختلفة .وتهدف التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، والتي لا تقتصر على الأهداف الاقتصادية فقط، بل قد تمتد لتشمل أهدافًا سياسية، واجتماعية، وعسكرية، بهدف تعزيز مصالح الدول الأعضاء وتحقيق استقرار وتنمية مشتركة.[٤]

٤-القوى السياسية الدولية: هي الدول أو التكتلات أو الفاعلون الدوليون الذين يمتلكون قدرة مؤثرة على توجيه العلاقات الدولية وصناعة القرار العالمي، من خلال ما يملكونه من عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية والثقافية، وما يتمتعون به من نفوذ داخل المنظمات الدولية والإقليمية. وتتمثل هذه القوى في دول كبرى أو قوى صاعدة أو تحالفات دولية، تسعى إلى حماية مصالحها الاستراتيجية وتوسيع نفوذها عبر أدوات متعددة وبالتالي، فإن القوى السياسية الدولية لا تقتصر على الدول العظمى فقط، بل تشمل أيضًا القوى الإقليمية والمنظمات الدولية الفاعلة التي تمتلك القدرة على التأثير في توازنات القوة وفي مسار العلاقات الدولية على مستوى العالم. تعد قوة الدولة من العوامل ذات الأهمية البالغة في ميدان العلاقات الدولية، حيث تمثل الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها في تحديد مكانتها ودورها على الصعيد الدولي. فهذه القوة هي التي تحدد الأبعاد والحدود التي يمكن أن يلعبها الفاعل الدولي، بالإضافة إلى أنها تشكل الإطار الذي يوجه علاقاتها مع الأطراف الخارجية في البيئة الدولية، مما يجعلها العنصر الأساسي في رسم السياسات وتحديد الاستراتيجيات على المستوى العالمي. [٥]

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى: رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٧

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، لم تعد قضايا التنمية والتخطيط شؤونًا محلية تُدار بمعزل عن السياق الدولي، بل أصبحت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بما يشهده العالم من تغيرات في أنماط الإنتاج، وتطورات تكنولوجية، وتقلبات في الأسواق المالية، وتزايد حدة المنافسة بين الدول. وقد أفرزت هذه التحولات واقعًا اقتصاديًا جديدًا فرض على الدول، ولا سيما النامية منها، تحديات معقّدة تتعلق بقدرتها على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في ظل محدودية الموارد وتزايد الضغوط الخارجية. وتكتسب دراسة أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية أهمية خاصة، باعتبارها مدخلًا لفهم طبيعة التحديات الراهنة، والكشف عن أوجه القصور في السياسات التنموية، والسعي إلى صياغة استراتيجيات جديدة قادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية وتحقيق تنمية متوازنة تلبي حاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

أوجه التشابه:

١-كلا الدراستين تنطلقان من التحولات الاقتصادية العالمية بوصفها متغيرًا رئيسيًا في التحليل وكلتاهما تؤكدان أن هذه التحولات أحدثت تغيرات عميقة في بنية النظام العالمي.

٢-تتقاطعان في إبراز دور العولمة الاقتصادية كعامل مؤثر في السياسات الوطنية والدولية.

٣-كلتا الدراستين تنظران إلى التحولات الاقتصادية باعتبارها تحديًا استراتيجيًا أمام الدول.

أوجه الاختلاف:

١-دراسة رابح حمدي باشا تركز على أزمة التنمية والتخطيط في الدول النامية،بينما دراستنا تركز على القوى السياسية الدولية وتوازناتها.

٢-منظور دراسة باشا اقتصادي تنموي، أما دراستنا فمنظورها سياسي دولي (علاقات دولية واقتصاد سياسي دولي).

الدراسة الثانية :ساكر العربي، أثار التحولات الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلد٧، عدد١، ٢٠١٤

حاولت مقالة الأستاذ ساكر العربي معالجة موضوع آثار التحولات الدولية على التنمية في الجزائر، حيث أخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية الخارجية والداخلية التي تمر بها البلاد. ويهدف هذا التحليل إلى دراسة الواقع الاقتصادي الجزائري من خلال فهم تأثيرات التحولات الاقتصادية

الراهنة، سواء كانت على المستوى الدولي أو الداخلي، على مسيرة التنمية والتطور في الجزائر. ويعكس ذلك حرص الباحث على تقديم رؤية شاملة تمكن من تقييم الوضع الاقتصادي الراهن وتحديد التحديات والفرص التي تفرضها هذه التحولات على مستقبل البلاد.

أوجه التشابه:

١. كلا الدراستين تعتبران التحولات الاقتصادية العالمية أو الدولية عاملًا مؤثرًا ومحوريًا في موضوع البحث .

٢. كلتا الدراستين تتناولان آثار العولمة والتحولات في النظام الاقتصادي العالمي على الظواهر الوطنية أو الدولية .

٣. كلا الدراستين يرى أن التغيرات الاقتصادية لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل لها انعكاسات سياسية واجتماعية عميقة .

أوجه الاختلاف:

١. دراسة العربي ساكر :تركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وكيف أثرت التحولات الدولية عليها)اقتصاد وتنمية وطنية أما دراستنا :تركز على أثر التحولات الاقتصادية العالمية على القوى السياسية الدولية

٢. ساكر العربي: يهدف إلى فهم أسباب الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتأثير النظام الدولي الجديد عليها، والتحديات المستقبلية للتنمية. اما دراستنا: تهدف إلى تحليل كيفية تأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية على توزيع النفوذ السياسي الدولي بين الدول الكبرى والقوى السياسية.

الدراسة الثالثة حجيلة رحالي ، التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)،مجلة معارف،مجلد٩، عدد١٧، ٢٠١٤يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي أن هناك تطورًا مستمرًا وواضحًا في مفهوم التنمية ومحتواها، حيث كان هذا التطور استجابة طبيعية للمشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسًا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال. بشكل عام، يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، حيث انتقل المفهوم من التركيز على التنمية الاقتصادية إلى مفهوم التنمية المستدامة، التي تعتبر بشكل عام أوسع وأشمل من التنمية الاقتصادية وحدها، لأنها تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية إلى جانب الاقتصادية لضمان استدامة النمو ورفاهية الأجيال القادمة.

أوجه التشابه:

١. كلا الدراستين تنطلقان من واقع أن العالم يشهد تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبرى تؤثر في مجالات متعددة.

٢. الدراسة ترى أن المتغيرات العالمية تؤثر في أهداف واستراتيجيات التنمية، ودراستك ترى أنها تؤثر في القوى السياسية الدولية وتوازناتها.

٣. كل من الدراسة ودرَاستنا يعتبران العولمة والتحولات الاقتصادية العالمية عاملًا رئيسيًا في تغيير السياسات، سواء كانت تنموية أو سياسية.

أوجه الاختلاف:

١. *دراسة حجيلة رحالي :*تركز على تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة في ظل المتغيرات العالمية اما *دراستنا* تركز على أثر التحولات الاقتصادية العالمية على القوى السياسية الدولية.

١. مجال الدراسة عند رحالي :تنمية اقتصادية/اجتماعية وليس سياسيًا بحتًا أما دراستنا سياسات دولية وتوزع قوة بين الدول.

٢. نطاق التحليل رحالي: يربط بين التحولات العالمية وأهداف واستراتيجيات التنمية في البلدان اما دراستنا تربط بين التحولات الاقتصادية العالمية وتوازن القوة والنفوذ بين الدول الدولية.

الدراسة الرابعة :علي عبد الرحيم العبودي، التحولات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين،مجلة الفنون والادب، جامعة النهرين– العراق عدد ٥٢ (٢٠٢٠)شهد النظام الاقتصادي العالمي العديد من التحولات والطفرات التي كانت استجابة طبيعية لتطور الفكر الاقتصادي، والذي بدوره تأثر بالتغيرات والمعطيات الجديدة التي ظهرت مع كل مرحلة من مراحل التاريخ. بدأ التطور الاقتصادي العالمي من مرحلة الإنتاج البسيط، ثم انتقل إلى النظام الإقطاعي وسيطرة الإقطاعيين، تلاه ظهور الثورة الاشتراكية كنموذج بديل، ثم جاء الكساد العظيم كأحد أزمات النظام الرأسمالي التي غيرت مفاهيم وأساليب التعامل الاقتصادي. وفي المرحلة الأخيرة، شهدنا ظهور الرأسمالية الجديدة والعولمة، حيث أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ترابطًا وتكاملًا، مع تغييرات جذرية في طرق الإنتاج والتبادل والتفاعل بين الدول.

أوجه التشابه:

١. كلتا الدراستين تعتبران التحولات الاقتصادية في النظام العالمي محورًا أساسيًا للتحليل، وتتناولان تطور النظام الاقتصادي الدولي والتحولات التي طرأت عليه في العصر الحديث .

٢. الدراسة تناقش تطور الفكر الاقتصادي وأنماط النظام الاقتصادي العالمي عبر العصور وصولًا إلى القرن الحادي والعشرين، وهو ما يتقاطع مع دراستنا في فهم التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العالمي .

٣. دراسة العبودي تشير إلى بروز قوى اقتصادية جديدة مثل الصين وتراجع الهيمنة التقليدية للنظام الليبرالي، وهو ما يتداخل مع موضوعك عن تأثير التحولات في القوة والنفوذ الدولي

أوجه الاختلاف :

١. *دراسة العبودي* :تهدف إلى توصيف وتحليل التحولات الاقتصادية في النظام العالمي خلال القرن الحادي والعشرين، وتوقّع ملامح نظام عالمي جديد قائم على تكتلات اقتصادية وتغير مراكز القوة .

دراستنا تهدف إلى تحليل تأثير هذه التحولات الاقتصادية العالمية على القوى السياسية الدولية وتوازنات النفوذ بين الدول

٢. العبودي يركز على الجانب الاقتصادي من التحولات)تحولات الفكر الاقتصادي، أنظمة الإنتاج، العولمة، بروز قوى اقتصادية اما دراستنا تركز على الأبعاد السياسية لهذه التحولات وتأثيرها في توزيع القوة بين الدول الكبرى (السياسة الدولية).

٣. العبودي يتوصل إلى أن التحولات في النظام الاقتصادي العالمي تقود إلى ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد وصعود قوى اقتصادية جديدة مثل الصين اما دراستنا تفسر تاثير التحولات الاقتصادية على المجتمع الدولي

الخاتمة

أظهرت دراسة التحولات الاقتصادية العالمية وأثرها على القوى السياسية الدولية أن الاقتصاد أصبح اليوم أداة رئيسية لإعادة تشكيل النظام الدولي وتوزيع القوة بين الدول. فالعولمة والتطور التكنولوجي وظهور أسواق جديدة لم تعد مجرد مؤثرات اقتصادية، بل أدوات مباشرة للتأثير السياسي والنفوذ الدولي. إن التحولات الاقتصادية أعادت ترتيب أولويات الدول الكبرى، وأسهمت في صعود قوى صاعدة مثل الصين والهند، وأدت إلى تغيّر ديناميكيات التحالفات الدولية، كما أثرت على قدرة الدول التقليدية على الحفاظ على هيمنتها الاقتصادية والسياسية. وتؤكد الدراسة أن السياسة الدولية لم تعد بمعزل عن الاقتصاد العالمي، وأن التنمية الاقتصادية والسيطرة على الأسواق والموارد أصبحت محركًا رئيسيًا للنفوذ السياسي . وعليه، فإن فهم التحولات الاقتصادية العالمية يُعد شرطًا أساسيًا لأي تحليل موضوعي لتوازن القوى الدولية واستشراف مستقبل النظام العالمي.

أولا: النتائج

١. تحولات الاقتصاد العالمي أعادت توزيع القوة بين الدول الكبرى والصاعدة، بحيث أصبح النفوذ السياسي متأثرًا بالقوة الاقتصادية أكثر من القوة العسكرية التقليدية.

٢. العولمة وفتح الأسواق الدولية أعطى الدول الصاعدة فرصًا كبيرة لتعزيز تأثيرها الدولي، مما أعاد تشكيل التحالفات التقليدية في النظام الدولي.

٣. التقدم التكنولوجي والاقتصاد الرقمي أصبحا عناصر حاسمة في تحديد قدرة الدول على المنافسة والنفوذ الدولي.

٤. الدول النامية تواجه تحديات مضاعفة، حيث تجد صعوبة في الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي دون التخلي عن سياساتها الاقتصادية الوطنية أو التضحية بمصالحها الاجتماعية.

٥. التفاعل بين الاقتصاد والسياسة أصبح أكثر تعقيدًا، إذ تتداخل القرارات الاقتصادية مع السياسات الدولية بشكل مباشر، ما يجعل التحليل الاقتصادي والسياسي متلازمًا.

ثانيا:التوصيات

١. تعزيز القدرة الاقتصادية للدول :يجب على الدول الكبرى والصاعدة على حد سواء الاستثمار في الابتكار، والبنية التحتية الاقتصادية، والتقنيات الحديثة لتعزيز نفوذها الدولي.

٢. تطوير استراتيجيات سياسية متكاملة مع الاقتصاد :ينبغي أن تأخذ السياسات الخارجية في الاعتبار التحولات الاقتصادية العالمية لضمان تعزيز القدرة التفاوضية في المنظمات الدولية والتحالفات.

٣. الاستفادة من العولمة بحذر :على الدول النامية تبني استراتيجيات تمكنها من الاستفادة من الأسواق العالمية والتكنولوجيا الحديثة مع حماية مصالحها الوطنية.

٤. تعزيز التعاون الدولي :يجب تشجيع التكتلات الاقتصادية والتحالفات التي تدعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على المستوى الدولي، وتقلل من النزاعات الناتجة عن التنافس الاقتصادي.

٥. متابعة التطورات الاقتصادية العالمية بشكل مستمر :توصية لكل صانع قرار سياسي واقتصادي بضرورة اعتماد مؤشرات ومراجعات دورية لرصد التحولات الاقتصادية وتأثيرها على التوازن السياسي الدولي.

المصادر

١. مصيبح الويزة .، ملامح التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأنتليجانسيا، مجلة دراسات اقتصادية،مجلد١٢، عدد٣، ٢٠١٨

٢. حبيب محمود ،مبادئ علم الاقتصاد، دار المعارف، ٢٠١٦

٣. محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥

٤. عبد المطلب عبد الحميد– التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي– عربية للطباعة والنشر– الطبعة الأولى– القاهرة٢٠٠٣

٥. عمر الخضرمي، الدولة الصغيرة القدرة والدور ،مقاربة نظرية،دار الفكر العربي،٢٠١٩

٦. رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٧

٧. ساكر العربي، أثار التحولات الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلد٧، عدد١، ٢٠١٤

٨. حجيلة رحالي ، التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)،مجلة معارف،مجلد٩، عدد١٧، ٢٠١٤

٩. علي عبد الرحيم العبودي، التحولات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين،مجلة الفنون والادب، جامعة النهرين– العراق عدد ٥٢ (٢٠٢٠)

هوامش البحث

[١] مصيبح الويزة .، ملامح التحول الإقتصادي في الجزائر و سؤال دور الأنتليجانسيا، مجلة دراسات اقتصادية،مجلد١٢، عدد٣، ٢٠١٨،ص٣٨٠

[2] حبيب محمود ،مبادئ علم الاقتصاد، دار المعارف، ٢٠١٦،ص١٦١

[٣] محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥.ص١٠

[٤] عبد المطلب عبد الحميد– التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي– عربية للطباعة والنشر– الطبعة الأولى– القاهرة٢٠٠٣، ص ٥٢–٥٣–٥٤ .

[٥] عمر الخضرمي، الدولة الصغيرة القدرة والدور ،مقاربة نظرية،دار الفكر العربي،٢٠١٩، ص٤٩